

نحو إلكترونية القضاء في الجزائر بين التطلعات والتحديات

Towards the electronic judiciary in Algeria between aspirations and challenges

د. تيراوي محمد أمين

¹ المركز الجامعي مرسلتي عبد الله تيبازة (الجزائر)

tiraoui.mohamed@cu-tipaza.dz

تاريخ النشر: 2025/01/05

تاريخ القبول: 2024 /10/31

تاريخ الإرسال: 2024/09/16

الملخص:

لم يعد نظام التقاضي في الجزائر بمنأى عن التطورات التكنولوجية والثورة المعلوماتية التي يعرفها العالم اليوم، هذا التطور دفع بالدولة إلى إعادة النظر في نظامها القضائي التقليدي من خلال استغلال الوسائل التكنولوجية الحديثة في عصرنة قطاع العدالة لتسريع إجراءات التقاضي وضمان جودة وفعالية الأحكام القضائية من خلال تطبيق نظام التقاضي الإلكتروني و هو ما أشار إليه القانون رقم 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة، وعليه تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على التجربة الجزائرية في مسار ارساءها لمقومات هذا النظام ومدى تحقيق الغاية منه برقمنة جميع الإجراءات القضائية، كما تهدف هذه الدراسة التطرق إلى أهم الإشكالات التي تواجه تطبيق هذا النظام على المستوى العملي.

الكلمات المفتاحية: التقاضي الإلكتروني، المحكمة الإلكترونية، الوسائل الإلكترونية، إجراءات قضائية إلكترونية.

Abstract:

The litigation system in Algeria is no longer unaffected by the technological and information revolution of today's world. This progress has led the state to review its traditional judiciary system by using modern technology to modernize the judicial sector, speed up litigation proceedings, and guarantee the quality and effectiveness of judicial decisions via the implementation of an electronic litigation system in accordance with the provisions of Law No. 15-03 pertaining to justice modernization. This study is intended to bring to light the Algerian experience in establishing the components of this system and its success in achieving its purpose by digitizing all judicial procedures. Moreover, this study aims to tackle the most pressing challenges that arise in the practical implementation of this system.

Key words: Judicial Procedure, Electronic Litigation, E-court, Electronic, Means, Electronic.

مقدمة:

يعد التقاضي الإلكتروني نظام معلوماتي يعتمد على الوسائل الإلكترونية والتقنية الحديثة، وقد كان للثورة المعلوماتية و التطور التكنولوجي الذي يشهده العالم والذي مس كل ميادين الحياة أثر كبير في بلورة فكرة القضاء الإلكتروني وهو أمر حتمي ترتب عنه رقمنة وعصرنة مرفق العدالة من خلال استغلال هذه التكنولوجيا في إجراءات التقاضي و إجراء محاكمة إلكترونية عن بعد خاصة مع تكس الدعوى المسجلة على مستوى الجهات القضائية، وهذا من شأنه أن يحدث تغيير جذري للنظام القضائي التقليدي الى نظام قضاء إلكتروني يعتمد على الإمكانيات الإلكترونية الحديثة المرتبطة بشبكة الانترنت في كافة إجراءات التقاضي عن طريق ما يسمى بالمحكمة الإلكترونية وهو ما ينعكس إيجابا على مرفق القضاء بتحسين جودة العمل القضائي وتبسيط الإجراءات واختزال الوقت والجهد والمال .

وقد لقي التقاضي الإلكتروني استحسان العديد من الدول من بينها الجزائر، حيث بدأ اهتمام الجزائر بالتقاضي الإلكتروني منذ سنة 1999 بإطلاق مشروع إصلاح العدالة، ولتجسيد هذا الاهتمام تم إصدار القانون رقم 15-03 المتعلق بعصرنة قطاع العدالة¹ بعنوان المحاكمة المرئية عن بعد وبعدها تم إصدار عدة مراسيم وقوانين تهدف إلى تفعيل هذه الآلية أهمها تعديل قانون الإجراءات الجزائية، حيث يتم برمجة الدعوى الجزائية الكترونيا وذلك من خلال تمكين المتقاضين القيام بجميع الإجراءات المتعلقة بالخصومة القضائية باستعمال وسائل إلكترونية بشكل أسرع وبسيط دون الحضور الشخصي المادي ودون تحمل تكاليف التنقل وذلك للتخلص من مساوئ التقاضي التقليدي الذي عرف ببطء إجراءاته وتضخم حجم الملفات وتكدسها مما أثقل كاهل القاضي والمتقاضي وبالتالي أصبح الفصل في القضايا في الآجال المعقولة مطلب لا يمكن تحقيقه.

لقد لقي تطبيق هذه الآلية في الجزائر العديد من الإشكالات لدى الممارسين القضائيين من الناحية العملية لا سيما المحامين والقضاة وحتى المتقاضين أبرزها مدى احترام ضمانات المحاكمة العادلة ذلك أن أهم ما يميز آلية التقاضي الإلكتروني هو التقاضي عن بعد سواء في مرحلة التحقيق أو مرحلة المحاكمة خاصة بعد تطبيق آلية المحاكمة عن بعد في المواد الجزائية أين يتم سماع المتهم أو غيره عبر وسائل تقنية حديثة Vidéo conférence بالاتصال المرئي والمسموع عن بعد لا تتطلب حضوره المادي أمام الجهة القضائية حيث يتم ربط الاتصال بين مختلف أجهزة القضاء ومختلف المتقاضين

على ضوء ما سبق تتضح أهمية دراسة موضوع التقاضي الإلكتروني في الجزائر من خلال إبراز أهم المساعي التي قام بها المشرع في هذا المجال بتحويل إجراءات التقاضي من الطريقة الورقية إلى إجراءات تتم بشكل إلكتروني عبر شبكة الانترنت وذلك من أجل إنجاح هذه الآلية وضمان السير الحسن لمرفق العدالة، حيث أصبح التقاضي عن بعد ضرورة يفرضها الواقع لما يشهده من العدد الضخم من المنازعات التي تتطلب السرعة في الفصل فيها وفي نفس الوقت هو آلية لتقريب المواطن من مرفق القضاء، هذا النقاش ترتب عنه الإشكالية التالية:

ما مدى التكريس الفعلي لنظام التقاضي الإلكتروني في الجزائر وما هي أهم التحديات التي يواجهها؟

لمعالجة هذه الإشكالية اتبعنا الخطة التالية:

المبحث الأول: مفهوم التقاضي الإلكتروني ومظاهره في الجزائر

المبحث الثاني: مقومات التقاضي الإلكتروني في الجزائر والتحديات التي يواجهها

المبحث الأول: مفهوم التقاضي الإلكتروني ومظاهره في الجزائر

يعتبر مصطلح التقاضي الإلكتروني مصطلح حديث النشأة نتج عن الثورة العلمية التي عرفها العالم في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، ويقصد به استعمال الأجهزة ووسائل الاتصال الإلكترونية الحديثة في إجراءات التقاضي عن بعد من يوم رفع الدعوى إلى غاية صدور الحكم فيها في إطار ما يسمى بالمحكمة الإلكترونية، فبالإضافة إلى المزايا التي يتميز بها هذا النظام عن نظام التقاضي الكلاسيكي فإن الحاجة الملحة إلى معالجة مشكل التأخر في البث في القضايا وتضخمها أو ما يسمى بالعدالة البطيئة هو الذي دفع الدول إلى تسخير كل مواردها التقنية والبشرية لتبني هذا النظام.

سنتناول في هذا المبحث بالتفصيل المقصود بالتقاضي الإلكتروني وتحديد خصائصه ثم الأساس القانوني للتقاضي الإلكتروني ومظاهره في الجزائر.

المطلب الأول: مفهوم التقاضي الإلكتروني وإطاره التشريعي

لتبسيط الضوء على هذه الآلية سوف نتطرق في البداية لتحديد المقصود بالتقاضي الإلكتروني وتحديد خصائصه ثم نتطرق للإطار التشريعي للتقاضي الإلكتروني في الجزائر.

الفرع الأول: المقصود بالتقاضي الإلكتروني وخصائصه

نتطرق أولا لتحديد المقصود بالتقاضي الإلكتروني، ثم نبين في العنصر الثاني الخصائص التي يتمتع بها هذا النظام بمقارنته بنظام التقاضي التقليدي .

أولا: تعريف التقاضي الإلكتروني

لقد تطرق الفقه في العديد من المحاولات إلى إعطاء تعريف لتقنية التقاضي الإلكتروني ولعل أهم هذه التعاريف، كونه سلطة لمجموعة متخصصة من القضاة النظاميين بنظر الدعوى ومباشرة الإجراءات القضائية بوسائل إلكترونية مستحدثة، ضمن نظام أو أنظمة قضائية معلوماتية متكاملة الأطراف و الوسائل، تعتمد منهج تقنية شبكة الربط الدولية (الانترنت) وبرامج الملفات الحاسوبية الإلكترونية بنظر الدعوى والفصل فيها وتنفيذ الأحكام بغية الوصول لفصل سريع بالدعوى والتسهيل على المتقاضين.²

كما يعرفه البعض بأنه: "الانتقال من تقديم الخدمات والمعاملات والتقاضي من الشكل التقليدي العادي إلى الشكل الإلكتروني عبر وسائل سمعية بصرية من خلال شبكة الانترنت".³

ثانيا: خصائص التقاضي الإلكتروني

يختلف التقاضي الإلكتروني عن التقاضي التقليدي في عدة نقاط ويتميز عنه في عدة جوانب، من حيث ان التقاضي الإلكتروني يعتمد على شبكات الاتصال والمعلومات لإدارة ملف الدعوى إلى غاية صدور الحكم فيها بحيث يكون تبادل الوثائق والسندات بين الأطراف سواء المتقاضين أو المحامين أو القضاة بشكل إلكتروني بدلا عن الأوراق فهنا إجراءات التقاضي تتم عن بعد منذ بدايتها إلى غاية صدور الحكم فيها فهي تتميز بالسرعة وتوفير الوقت والجهد بعدم الانتقال الجسدي وحضور المرافعات وتبسيط إجراءات التقاضي وعليه فإنه من الأهمية بما كان التطرق لخصائص هذا النظام على النحو التالي:

1. إحلال الوثائق الإلكترونية محل الوثائق الورقية

يكمن الاختلاف الجوهرى بين التقاضي الإلكتروني والتقاضي التقليدي في عدم استعمال الوثائق والمستندات والملفات الورقية، حيث أن كل الإجراءات والمراسلات تتم بالطريقة الإلكترونية كما أن حفظ

هذه الملفات والمستندات يكون في أرشيف إلكتروني بسيط يسهل الرجوع إليه في أي وقت، وبكبسة زر نحمل الملف الذي نرغب فيه دون بذل أي جهد وفي وقت وجيز، هذا الانتقال يساهم بشكل كبير في القضاء على مشكل تبادل وأرشفة الملفات بالشكل التقليدي في شكلها الورقي أمام الجهات القضائية والذي يتطلب جهدا ووقت وتخصيص أماكن من أجل ذلك، كما يساهم في رفع كفاءة القضاة والمحامين واختصار الأجل والتقليل من التكاليف.

2. إرسال العرائض والوثائق والمذكرات إلكترونيا عبر الانترنت

وهو ما أشرنا إليه سابقا حيث تتم جميع إجراءات التقاضي انطلاقا من تسجيل الدعوى حيث يتم إلكترونيا بالولوج إلى بوابة أعدت لهذا الغرض تعتمد على شبكة الانترنت حيث يمكن للمتقاضين والمحامين والقضاة الدخول إلى هذه البوابة فبالنسبة لأطراف الدعوى يمكنهم تسجيل دعوهم القضائية وإرفاقها بوثائق ومستندات وحتى دفع الرسوم القضائية بطريقة إلكترونية عن بعد، كما أن التبليغات في التقاضي الإلكتروني تتم بطريقة إلكترونية وهو ما يسمى بالتبليغ الإلكتروني عن بعد باستعمال مختلف الوسائل الحديثة التي يضمن من خلالها تحقق التبليغ أهمها الرسائل القصيرة من خلال الهواتف المحمولة أو بواسطة البريد الإلكتروني وهو الاختصاص الأصيل للمحضر القضائي في القيام بمهمة التبليغ في التقاضي التقليدي.

3. استخدام الوسائط الإلكترونية في إجراءات التقاضي

يعتبر الوسيط الإلكتروني جوهر التقاضي الإلكتروني وهو كل وسيلة إلكترونية متصلة بشبكة الربط الدولية (الانترنت) كجهاز الكمبيوتر أو الهاتف المحمول يتم من خلالها التعبير عن الإرادة عن بعد سواء بالكتابة من خلال تبادل الرسائل إلكترونيا أو بإرسال واستلام الملفات والمستندات القانونية إلكترونيا أو بالصوت أو بالصورة معا دون اشتراط الحضور المادي من خلال تقنية المحادثة عن بعد بين طرفين أو عدة أطراف مهما كان بعد المسافة وفي أي وقت.

4. سرعة مباشرة إجراءات التقاضي

إن من أهم الخصائص التي يتميز بها هذا النظام هو توفير الوقت والجهد والسرعة في مباشرة إجراءات التقاضي، وهو ما أشرنا إليه سابقا، إذ يمكن لأطراف الدعوى تسجيل دعوهم بإرسال عريضة افتتاح الدعوى وتبادل المذكرات خصوصا بين المحامين عبر البريد الإلكتروني مع اعتماد التوقيع الإلكتروني وتسديد رسوم ومصاريف الدعوى وإرسال وتبادل الوثائق والمستندات وحضور الجلسات وتتبع

مسار القضية وإدارة ملفات الدعاوى إلكترونياً عبر شبكة الربط الدولية، وفي أي وقت خلال أربعة وعشرون ساعة، يومياً دون الحضور إلى مبنى الجهة القضائية في إطار ما يسمى بالمحكمة الإلكترونية وهذا من شأنه رفع وتحسين جودة الخدمة القضائية والسرعة في معالجة الملفات وإصدار الأحكام.

الفرع الثاني: الإطار التشريعي للتقاضي الإلكتروني في الجزائر

لقد بدأت بؤادر نظام التقاضي الإلكتروني لأول مرة في الجزائر بموجب إصدار القانون 03-15 المتعلق بعصرنة العدالة حيث تطرق إلى فكرة التقاضي الإلكتروني من خلال أحكام المادة الأولى منه التي أشارت إلى ثلاثة نقاط جوهرية يشملها هذا النظام حيث يتم رقمنة قطاع العدالة وضمان إرسال الوثائق والمحركات القضائية بطريقة إلكترونية وأخيراً التحول من القضاء التقليدي الورقي إلى القضاء الرقمي الإلكتروني باستخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد.

أما المادة 09 منه نصت صراحة على أن الجزائر اعتمدت فعليا على التقاضي الإلكتروني من خلال التبليغ الإلكتروني وإرسال المحركات القضائية بالشكل الإلكتروني وأضافت المادة 14 من إلى إمكانية سماع أطراف الدعوى واستجوابهم عن طريق تقنية المحادثة عن بعد، مع ضرورة ضمان سرية الإرسال وإفراغ المحادثة في محرر رسمي إلكتروني مع إمكانية الرجوع إليه عند إجراء المحاكمة الإلكترونية وأضافت المادتين 15 و 16 من نفس القانون على أنه يمكن لقاضي التحقيق أن يستعمل هذه التقنية في استجواب وسماع شخص أو عدة أشخاص أو إجراء مواجهة بينهم أو لسماع شهود أو أطراف مدنية وكذلك الخبراء ، كما يمكن لجهة الحكم في قضايا الجرح تلقي تصريحات المتهم المحبوس.

كما وردت آلية التقاضي الإلكتروني في قانون الإجراءات الجزائية المعدل بموجب الأمر رقم 02-15⁴ و الذي ينص صراحة على جواز سماع الشهود والخبراء عن طريق الوسائل التقنية والمحادثات المرئية عن بعد، كما أضاف تعديل قانون الإجراءات الجزائية لسنة 2020 بموجب الأمر 04-20⁵ إمكانية استعمال وسائل الاتصال المسموعة والمرئية أثناء الإجراءات القضائية وذلك من خلال المادتين 441 مكرر و 441 مكرر 1، وكذلك من خلال الباب الثاني والثالث في استعمال المحادثات المرئية عن بعد في مرحلة التحقيق القضائي والمحاكمة .

المطلب الثاني: مظاهر التقاضي الإلكتروني في الجزائر

تتمثل مظاهر التقاضي الإلكتروني في الجزائر من جهة في عصنة الخدمات القضائية لمرفق العدالة عن بعد، حيث يعتبر القانون 15-03 المتعلق بعصنة العدالة القانون الإطار الذي جاء يهدف إلى عصنة سير قطاع العدالة وقد شرحنا ذلك فيما سبق ومن جهة أخرى وفي إطار تطوير خدمة العدالة الجزائية تبنت الجزائر ما يسمى بنظام المحادثة عن بعد أو المحادثة المرئية لمباشرة إجراءات التحقيق أو المحاكمة الإلكترونية عن بعد أو سماع الشهود.

الفرع الأول: عصنة الخدمات القضائية لمرفق العدالة عن بعد

في إطار تجسيد مشروع العدالة الرقمية قامت وزارة العدل بتوفير العديد من الخدمات الإلكترونية من بينها:

- اعتماد تقنية التصديق والتوقيع الإلكتروني في المجال القضائي من خلال استحداث مركز شخصنة الشريحة للإمضاء الإلكتروني وإنشاء سلطة التصديق الإلكترونية وتمكين كافة المتدخلين في نشاط القطاع من إظهار الوثائق والمحركات القضائية بتوقيع إلكتروني موثوق.

- تمكين المواطن من استخراج القسيمة رقم 3 لصحيفة السوابق القضائية وشهادة الجنسية مضافتين إلكترونياً عبر الانترنت.

- إتاحة الإمكانية للمحامين من سحب النسخة العادية للأحكام و القرارات القضائية الموقعة إلكترونياً عبر الانترنت.

- توفير خدمة التصحيح الإلكتروني للأخطاء الواردة لسجلات الحالة المدنية لتمكين المواطنين من تقديم طلبات التصحيح والوثائق المرفقة بها عبر الانترنت.

- كما تم بتاريخ 28 نوفمبر 2022 إطلاق خدمة الشباك الإلكتروني الوطني الذي يتيح للمتقاضين ومحاميهم الإطلاع على مآل القضايا ومنطوق الأحكام وكذا الحصول على النسخة العادية للأحكام والقرارات العادية والإدارية الصادرة عن المجالس القضائية والمحاكم عبر التراب الوطني وذلك اختصاراً للوقت و ربحاً للمال.

- المتابعة الآلية للملف القضائي في جميع مراحله سواء على مستوى المحاكم والمجالس القضائية، حيث يمكن للمحامي الإطلاع على مآل قضيته دون الانتقال لمقر الجهة القضائية كما يمكن للمحامي أو

المتقاضي الإطلاع على مآل الملف بالتوجه إلى الشباك الخاص بذلك على مستوى الجهة القضائية، أما فيما يخص متابعة الملف على مستوى المحكمة العليا ومجلس الدولة والمجالس القضائية فإنه تم إنشاء شبكة اتصال داخلية بين هذه الجهات القضائية، حيث أصبح المحامي بإمكانه الطعن في الأحكام والقرارات القضائية أمام مصلحة الطعون المتواجدة على مستوى المجالس القضائية والمجالس الإدارية الإستئنافية، وهذا من شأنه التخفيف على المحامي عناء التنقل من مسافات بعيدة سواء لتسجيل الطعن أو للإطلاع على مآل القضية أمام المحكمة العليا أو مجلس الدولة أو من أجل الإطلاع على منطوق قراراتها إلكترونيا .

-التبادل الإلكتروني لإبلاغ الملفات الجزائية بين قضاة النيابة وقضاة التحقيق واستعمال تقنية المحادثة المرئية عن بعد في مرحلتين، التحقيق القضائي، ومرحلة المحاكمة.

-كما تم إنشاء أرضية النيابة العامة الإلكترونية "e-nyba" على الموقع الإلكتروني لوزارة العدل ودخولها حيز التنفيذ في 28 جويلية 2020، حيث يمكن لكل شخص طبيعي أو معنوي يرغب في إيداع شكوى لدى النيابة العامة أن يتوفر على بريد إلكتروني ورقم الهاتف المحمول يمكن من خلاله وصول رسائل نصية قصيرة SMS ويتم ذلك بالولوج إلى الأرضية الرقمية للنيابة العامة المخصصة لهذا الغرض والمتاحة عبر البوابة الإلكترونية لوزارة العدل <http://e-nyaba.mjjustice.dz> حيث تظهر نافذتين الأولى تسجيل شكوى أو عريضة اما الثانية تحدد مآلها.

-استحداث مركز للنداء بعنوان قطاع العدالة قصد التكفل بانشغالات المواطنين والمتقاضين والرد عن استفساراتهم ذات الصلة بالمجالين القضائي والقانوني من خلال الرقم الأخضر (10-78).

-

الفرع الثاني: استخدام تقنية المحادثة المرئية في الإجراءات القضائية

تقنية المحادثة المرئية هي آلية حديثة في مباشرة إجراءات التحقيق والمحاكمة عن بعد، يتم الاستعانة بها في بعض الحالات كسماع الشهود والخبراء المتواجدين في أماكن بعيدة، أو سماع المتهمين المحبوسين في مؤسسات عقابية⁶.

من مظاهر التقاضي الإلكتروني في الجزائر استعمال تقنية المحادثة المرئية عن بعد vidéo conférence في المجال الجزائي وهو ما أشرنا إليه سابقا سواء أثناء إجراءات التحقيق أو المحاكمة القضائية، وكانت أول محاكمة مرئية بتاريخ 07 أكتوبر 2015 بمحكمة القليعة عن قسم الجناح برئاسة

القاضي بن بوزة عبد الرؤوف ثم توسع نطاقها خاصة في ظل التداعيات الكارثية لانتشار كورونا كوفيد 19 التي مر بها العالم، واليوم عرفت هذه التقنية انتشارا واسعا على مستوى الجهات القضائية.

مع ذلك لازال الكثير من القضاة يمارسون مهامهم بالشكل التقليدي في كل مراحل الدعوى على أمل أن تشتمل مستقبلا على كل أنواع القضايا سواء الجزائية و الجنائية أو المدنية أو الإدارية وفي جميع مراحلها سواء في مرحلة التحقيق أو المحاكمة وأن تشمل كل أطراف الدعوى.

المبحث الثاني: مقومات التقاضي الإلكتروني في الجزائر والتحديات التي يواجهها

إن الانتقال من نظام التقاضي التقليدي الذي يعتمد على وسائل بسيطة مادية كالأوراق والمكاتب وبشرية لا يشترط فيها مستوى متقدم للعمل على أجهزة الحاسوب إلى نظام للتقاضي الإلكتروني عن بعد، الذي يتطلب جاهزية معينة على المستوى التقني بتوفير بنية تحتية مناسبة و بتوفير أجهزة ومعدات الكترونية وعلى المستوى البشري من خلال تأهيل القضاة والمحامين والمساعدين القضائيين للتعامل مع أجهزة الاتصال الإلكترونية الحديثة إلى جانب وجود وعاء تشريعي وتنظيمي يقر وينظم التقاضي الإلكتروني إلا أن تطبيق هذا النظام يواجه عوائق وصعوبات على المستوى العملي وهو ما سنحاول توضيحه فيما يلي من خلال التطرق لمقومات التقاضي الإلكتروني في المطلب الأول وفي المطلب الثاني نستعرض الصعوبات التي تطبق نظام التقاضي الإلكتروني في الجزائر.

المطلب الأول: مقومات التقاضي الإلكتروني في الجزائر

يقتضي لنجاح نظام التقاضي الإلكتروني في الجزائر أو في أي بلد آخر بغض النظر عن ضرورة توفر مقومات تقنية متطورة والتحكم في تكنولوجيا الإعلام والاتصال ضرورة إيجاد نظام تشريعي متكامل يأطر وينظم التقاضي عن بعد ويجسد المحكمة الإلكترونية، كما يلعب العامل البشري دورا مهما في إنجاح نظام القضاء الإلكتروني إذ يجب أن يتمتع كل من يتدخل في هذا النظام بمستوى معين من التكوين في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال وهذا ما سنحاول توضيحه بالتفصيل في الفروع الآتية.

الفرع الأول: المقومات التشريعية

إن التحول من نظام التقاضي التقليدي إلى نظام التقاضي الإلكتروني لا يمكن إذا لم توجد نصوص تشريعية تسمح و ترخص لذلك وتنظم كيفية تطبيق هذا النظام، فلا يمكن للقاضي مهما كان مستواه في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال أن يستخدم مثلا تقنية المحادثة المرئية عن بعد إذا لم يكن هناك نص

تشريعي يسمح بذلك، وبالفعل هذا ما قامت به العديد من الدول التي سبقت إلى تبني هذا النظام بإدخال تعديلات على النصوص الإجرائية سواء في المواد المدنية أو الجنائية تقرر وتنظم استخدام الوسائل الإلكترونية في التقاضي على غرار الإمارات العربية المتحدة والمملكة الأردنية و المملكة العربية السعودية.

وعليه فإن تحقيق الغاية من هذا النظام في تسريع وتسهيل إجراءات التقاضي لا يتحقق إلا بإدخال تعديلات على القوانين الإجرائية وتحويل كل إجراء كان يتم بالطريق التقليدي باستعمال الأوراق والتنقل إلى مقر الجهات القضائية إلى إجراءات إلكترونية تتم عن بعد دون اشتراط التنقل وبدون استعمال الأوراق.

ويشمل هذا التعديل قانون الإجراءات المدنية والإدارية وقانون الإجراءات الجزائية وكمرحلة انتقالية يكون النص في بداية الأمر على سبيل الجواز حتى يتأقلم ويتقبل ويتكيف كل الأطراف على العمل عن طريق إتباع إجراءات إلكترونية تتميز بالسرعة والسهولة والبساطة، ويتم إتباع هذه الإجراءات في جميع مراحل الدعوى من إيداع العريضة الافتتاحية و تسديد الرسوم القضائية، التبليغ وإجراءات الحضور وإيداع الوثائق والمستندات وتبادل المذكرات والمحاكمة واستخراج الأحكام والطعون كل هذه الإجراءات يجب أن تتم عبر وسائط إلكترونية ويكون لها نفس الأثر القانوني للإجراءات التقليدية الورقية كما يجب أن تتضمن هذه القوانين ضبط المصطلحات التقنية المستعملة في هذا المجال مثلا الإيداع الإلكتروني، المحرر الإلكتروني، الدفع الإلكتروني، الإعلان الإلكتروني، المحكمة الإلكترونية إلى غير ذلك من المصطلحات التقنية. .

كما تجدر الإشارة إلى إمكانية تعرض هذا النظام والوسائط الإلكترونية سواء في المراحل الأولى للدعوى أو في مرحلة المحاكمة الإلكترونية أو أثناء استعمال تقنية الاتصال المرئي المسموع عن بعد بين المحامي والمتهم في القضايا الجزائية إلى الاختراق و التنصت من طرف أشخاص غير مرخص لهم، خاصة في القضايا الحساسة والخطرة حيث يمكن سرقة البيانات والوثائق أو تزويرها أو إتلافها وهذا من شأنه المساس بشكل جوهري بضمانات المحاكمة العادلة التي تقضي بالسرية، لذلك وجب على الدولة وضع تشريعات توفر الحماية الكافية لبيانات المتقاضين عن بعد وتجرى كل ممارسات القرصنة والتعدي على خصوصية المتقاضين الغير المشروع وتبسيط أشد العقوبات عليهم في حال نشرها أو تعريض صاحبها للأضرار.

و قد ظهرت رغبة المشرع الجزائري في التحول من القضاء التقليدي إلى القضاء الإلكتروني في إطار عصنة العدالة لأول مرة بالإشارة إلى ذلك في القانون 03-15 المشار إليه سابقا، وفي إطار سعيه لتحقيق ذلك أدخل بعض التعديلات على قانون الإجراءات الجزائية بشكل متدرج للتحضير لنظام قضائي إلكتروني كما أنه أصدر بعض النصوص القانونية تمهد للانتقال إلى استعمال الوسائل الإلكترونية الحديثة في التقاضي نذكر منها مثلا:

- القانون رقم 04-15⁷ المتضمن التوقيع والتصديق الإلكتروني.

- القانون رقم 02-20 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية وتحديدا في الكتاب الثاني مكرر بعنوان "استعمال وسائل الاتصال المسموعة والمرئية أثناء الإجراءات".

- القانون رقم 04-09⁸ الذي استحدث الهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال .

الفرع الثاني: المقومات البشرية

يلعب العامل البشري دورا مهما في إنجاح نظام القضاء الإلكتروني بحيث يجب أن يتمتع كل من يتدخل في هذه العملية بمستوى معين من التكوين والمعرفة بعالم التكنولوجيا والوسائل الحديثة، وذلك من تاريخ إيداع عريضة افتتاح الدعوى أو إيداع الشكوى و إلى غاية صدور حكم قضائي نهائي، وبطبيعة الحال يدخل في هذا الإطار القضاة، وأمناء الضبط و المحامين وحتى المساعدين القضائيين.

القضاء الإلكتروني يستلزم تدخل قضاة ملمين بالوسائل الحديثة وبالعالم التكنولوجي عارفين بكيفية التعامل بالوسائل الإلكترونية ومهارات التعامل بأجهزة الإعلام الآلي ووسائل الاتصال عن بعد حتى يتمكن من إنجاز مهامه على أكمل وجه مراعيًا في ذلك مبادئ المحاكمة العادلة، فالقاضي يجب أن يكون له تكوين خاص لأنه في هذا النظام لا يتعامل مع دعوى تحتوى على ملف ورقي، ولا يواجه أطراف الدعوى بشكل شخصي في مقر المحكمة، وإنما يتعامل مع ملف دعوى إلكترونية وإجراء محاكمة إلكترونية باستعمال وسائل اتصال عن بعد ومباشرة إجراءاتها عبر تقنية المحادثة المرئية عن بعد بالصوت والصورة، حيث يستمع لأقوال الأطراف ومرافعاتهم ودفاعهم عن بعد، وتدون مجريات المحاكمة في محاضر إلكترونية رسمية ترفق مع ملف الدعوى الإلكتروني ليتم الرجوع إليها عند الحاجة، وعليه

يجب على الوزارة الوصية التكثيف من الدورات التكوينية والمؤتمرات والندوات لتحقيق الاستغلال الأمثل للوسائل التكنولوجية الحديثة.

ونفس الكلام يقال بالنسبة لأمناء الضبط والمحامين فبالنسبة لأمناء الضبط لهم دور كبير في إدارة الملفات والدعوى وتسجيلها، واستلام الرسوم الكترونيا وتحديد أجال الجلسات واستلام المستندات والتواصل مع أطراف الدعوى إلى غير ذلك من المهام الموكلة لهم، و يشترط أيضا تأهيلهم للاندماج مع هذا النظام، وبالنسبة للمحامين نفس الشيء إذ يقع على عاتق الإتحاد الوطني للمحامين عقد اجتماعات ودورات ومؤتمرات وإن تطلب الأمر بالتنسيق مع وزارة العدل لشرح هذا النظام وإزالة كل الغموض بشأن التقاضي الإلكتروني في كل المواد وفي كافة مراحل الدعوى، وكذلك بوضع تسهيلات للمحامين وحتى المتقاضين لتتبع مآل القضايا وهو ما تسعى إليه وزارة العدل من خلال عصرنه خدماتها عن بعد و بتوفير إمكانية المتابعة الآلية للملف القضائي وهو ما أشرنا إليه سابقا.

الفرع الثالث: المقومات أو المتطلبات الفنية

يقصد بالمتطلبات الفنية وجوب توفير البنية التحتية اللازمة من معدات وأجهزة إلكترونية حديثة للانتقال وإنجاح التقاضي الإلكتروني وتحقيق محاكم إلكترونية وهي تشمل أجهزة الحاسب الآلي تتماشى مع أحدث ما وصل إليه التطور التكنولوجي والذكاء الاصطناعي وتوفير شبكة انترنت داخلية تشمل كافة الجهات القضائية على المستوى الوطني وفي جميع أقسامها و غرفها، ويتدفق عالي لضمان وضوح الصوت والصورة أثناء المحاكمة الإلكترونية عن بعد بشكل خاص، كما يجب تصميم عنوان إلكتروني خاص بكل جهة قضائية حتى يمكن للمتقاضين وغيرهم الاستفادة من خدماتها .

وإذا كان نظام التقاضي الإلكتروني يتميز بعدم اعتماده على الأوراق، بحيث تتم جميع الإجراءات الخاصة بالدعوى والتحقيق والمحاكمة بشكل الكتروني، ويتم حفظ كل مجرياتها وبياناتها إلكترونيا أوفي دعائم إلكترونية، لذا يجب توفير أو إنشاء قاعدة بيانات يخزن ويحفظ فيها كل المستندات وملفات الدعاوى الإلكترونية وكذلك المحاضر الإلكترونية الرسمية التي تتضمن مجريات التحقيق والمحاكمة .

كما يندرج ضمن المقومات الفنية فيما يخص التقاضي الإلكتروني ضرورة توفير الحماية الفنية والأمنية سواء للموقع الإلكتروني للمحكمة الإلكترونية، أو لبياناتها من التغير أو التزوير أو السرقة أو الإتلاف التي تتميز بالخصوصية والسرية وفي بعض القضايا قد تتميز بالخطورة، لذلك يجب توفير

الضمانات الكافية لإنجاح هذا النظام وحمايته من الخروقات ومن الهجمات السيبرانية بتشغيل المعلومات الموجودة في المستودعات الإلكترونية ومنع الولوج الغير مشروع إليها إلا من طرف الأشخاص المرخص لهم بذلك كالقضاة وأطراف الدعوى والمحامين والخبراء وموظفي الجهات القضائية، وبطبيعة الحال هذه الحماية يشرف عليها إدارة فنية متواجدة على مستوى المحلي لكافة المحاكم الإلكترونية أو على المستوى المركزي لوزارة العدل، وذلك بتحقيق مركزية الخدمات القضائية الإلكترونية تقاديا لتيه المتقاضين بين كثرة المواقع الإلكترونية للجهات القضائية المختلفة.

المطلب الثاني : الصعوبات التي تواجه تطبيق التقاضي الإلكتروني في الجزائر:

يواجه تطبيق التقاضي الإلكتروني وتعميمه في الجزائر عدة صعوبات وتحديات سواء من الناحية القانونية أو من الناحية التقنية .

الفرع الأول: الصعوبات القانونية

بالنسبة للصعوبات التشريعية كنا قد أشرنا سابقا إلى أن أول قانون صدر في هذا الشأن هو القانون المتعلق بعصرنة العدالة صحيح انه أشار أو تضمن نصوصا تهدف إلى تجسيد وتكريس فكرة التقاضي الإلكتروني والمحكمة الإلكترونية وهذا تأثرا بالدول الأخرى سواء الأجنبية أو العربية التي تبنت هذا النظام الذي يفرضه في الحقيقة التطور التكنولوجي والثورة المعلوماتية التي وصل إليها العالم المعاصر، فبعض الدول قطعت أشواطا كبيرة في تبني هذا النظام وبعض الدول تسير بخطوات بطيئة والبعض الآخر لازال متخوف من هذه التقنية الحديثة ومزال يواجه عوائق وتحديات وهذا النوع الأخير ينطبق على الجزائر، إذ أن أهم عائق يواجهها يتمثل في القصور التشريعي والتنظيمي فيما يخص تجسيد وتكريس هذا النظام، إذا لا بد من إدخال تعديلات جوهرية على القوانين الإجرائية وتكييف إجراءاتها لتخدم التقاضي الإلكتروني عن بعد والمحكمة الإلكترونية كما يجب رفع الغموض بتعريف المصطلحات المستعملة في هذا المجال وكذلك إصدار تشريعات تجرم و تعاقب أي مساس بهذا النظام .

لكن بالرجوع إلى مظاهر التقاضي الإلكتروني التي تحدثنا عنها سابقا نلاحظ أن الجزائر تسير بالتدرج وبخطى ثابتة لتكريس هذا النظام، ولازالت تمهد الطريق لتحقيق ذلك، وإن كان الوصول إلى تكريس هذا النظام بشكل كلي قد يستغرق وقتا طويلا إلا أنه طال الزمن أو قصر فإن القضاء الإلكتروني هو البديل عن القضاء التقليدي.

الفرع الثاني: الصعوبات التقنية

لقد ناقشنا سابقا أهم المقومات الفنية التي يتطلبها التقاضي الإلكتروني والمحكمة الإلكترونية، وإذا أسقطنا هذه المتطلبات التقنية على ما هو معمول به وما هو موجود في الجزائر على مستوى الجهات القضائية من الناحية التطبيقية، نقول أننا مزلنا نعاني نقصا كبيرا على المستوى التقني ولم يكرس إلا نسبة قليلة جدا من مزايا وخصائص التقاضي الإلكتروني، كما أنه في الحقيقة مزلنا أمام مشروع للتقاضي الإلكتروني لم تكتمل معالمه، والمعمول به حاليا على مستوى المحاكم والمجالس ما هو إلا تطبيق لفكرة الإدارة الإلكترونية وعليه فإن الجزائر مزلت بعيدة عن التجسيد الفعلي لفكرة التقاضي الإلكتروني و هذا الكلام يؤكد الواقع العملي إذ مزلنا أمام إدارة و قضاة يعتمدون على الأساليب التقليدية لإدارة الدعاوى والتحقيقات و المحاكمات.

إذ أن أبسط مقومات تحقيق هذا النظام هو ربط هذه الجهات القضائية بشبكة أنترنت ذات تدفق عالي، لكن للأسف ما هو موجود في الواقع يثبت عكس ذلك خاصة في بعض المناطق والبعض الآخر يعاني انقطاع وتذبذب في هذه الشبكة ما اضطر إلى تأجيل الجلسات التي يتم فيها المحاكمة المرئية عن بعد، وبالتالي فبدلا من أن نستفيد من المزايا التي لا تعد ولا تحصى لهذا النظام يصبح عائقا يعرقل العمل القضائي هذا كأبسط مثال فما بالك بمدى توفر الوسائل التكنولوجية الحديثة أو مدى جاهزية القضاة والمحامين والمتقاضين للتكيف مع هذا النظام، وكذلك وهو أهم شيء مدى ثقة هؤلاء في التعامل مع هذه التقنيات الحديثة ومدى إلمامهم وجاهزيتهم للتعامل معها، وكذا احتمال حدوث اختراق و قرصنة للمواقع الإلكترونية لهذه الجهات القضائية أو بسرقة وتعديل وتزوير أو إتلاف البيانات والمستندات الإلكترونية الخاصة بالدعاوى الإلكترونية.

خاتمة:

في خاتمة هذه الورقة البحثية نشير إلى أهمية التقاضي الإلكتروني ووسائله خاصة المحاكمة الإلكترونية هذا النظام الذي يكتسح اليوم وينافس القضاء العادي التقليدي في كل دول العالم فبعض الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية نجحت بفضل مجهوداتها وإمكانياتها من التجسيد الفعلي والكلي لهذا النظام حيث أصبحت جميع الإجراءات القضائية تتم بشكل إلكتروني وبالنتيجة أصبحت هذه الدول تتميز بقضاء رقمي فعال وتحسن في خدمات مرفق القضاء من حيث السرعة وتوفير الجهد والمال،

وعليه نظرا للصعوبات التي يتميز بها التقاضي التقليدي في إدارة الدعاوى الورقية وما يتميز به من عيوب لا تعد ولا تحصى سواء فيما يتعلق بالجهد أو الوقت أو فيما يتعلق بطول الإجراءات وتعقيدها كلها عوامل تزيد من ضرورة حتمية التحول من القضاء التقليدي الورقي إلى القضاء الرقمي الإلكتروني للاستفادة من مزاياه وتحسين مرفق القضاء

وعليه فإن تبني المشرع الجزائري لآلية التقاضي الإلكتروني بموجب القانون المتعلق بعصرنة قطاع العدالة، تعد هذه خطوة إيجابية في المنظومة القضائية وذلك من أجل تفعيل سرعة الإجراءات القضائية في جميع مراحلها والفصل فيها في أجال معقولة تحفظ الحقوق الأساسية للمتقاضين وتخفف عليهم أعباء التقاضي في شكله التقليدي، لكن هذا الخطوة لا تكفي إذا لم تكن الأرضية صالحة لتجسيد هذا النظام ولذلك يجب على الدولة مواصلة العمل وبشكل جدي على تجسد نظام التقاضي الإلكتروني سواء على المستوى التشريعي بإدخال تعديلات على النصوص الإجرائية أو التقني بتمكين الأجهزة القضائية بالوسائل التقنية الحديثة والربط بشبكة أنترنت عالي التدفق أو البشري بحيث يجب الاهتمام بالعنصر البشري بتكثيف الدورات التكوينية في هذا المجال .

النتائج المتوصل إليها :

-رغم أن النص على التقاضي الإلكتروني جاء مبكرا منذ سنة 2015 إلا أنه لم يجسد فعليا وكليا على المستوى التطبيقي.

-أن تجسيد آلية التقاضي الإلكتروني من الناحية العملية يواجهها عدة تحديات منها ما يتعلق بالجانب المادي من نقص الوسائل التقنية، ومنها ما يتعلق بالجانب القانوني من خلال إجحاف النصوص القانونية في تنظيم وضبط أجراءات التقاضي الإلكتروني.

-قصور الضمانات المقررة للمتقاضين في إطار تطبيق إجراء التقاضي الإلكتروني سواء في مرحلة التحقيق أو مرحلة المحاكمة الإلكترونية .

توصلت هذه الدراسة في الأخير إلى تقديم جملة من الاقتراحات نختصرها فيما يلي

ـ ضرورة إدخال تعديلات جوهرية كافية على النصوص الإجرائية بإعادة تكييفها بما يتماشى مع نظام التقاضي الإلكتروني والمحاكمة الإلكترونية وآليات تطبيق إجراءاته.

_ تجهير الجهات القضائية بالوسائل التكنولوجية الحديثة وربطها بشبكة انترنت ذات التدفق العالي، إلى جانب تكثيف الدورات التكوينية لكل العاملين في المجال القضائي فيما يخص كيفية العمل في إطار نظام التقاضي الإلكتروني.

- وضع نظام معلوماتي دولي لحماية نظام التقاضي الإلكتروني عن بعد من الخروقات ومن الهجمات السيبرانية التي قد تلحق بالمواقع الإلكترونية للجهات القضائية بهدف تغيير مجرى التحقيق وذلك بتشفير المعلومات الموجودة في المستودعات الإلكترونية .

- ضرورة الاستفادة من خبرات الدول الرائدة في استعمال نظام التقاضي الإلكتروني عن بعد ومدى انعكاسه على تطوير مرفق القضاء .

- ضرورة نشر ثقافة إجراءات التقاضي الإلكتروني لدى المواطنين وذلك بالاستعانة بوسائل الإعلام السمعية أو السمعية البصرية أو مواقع التواصل الاجتماعي.

- ضرورة التشديد من العقوبات المقررة في جرائم المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات .

الهوامش:

1- القانون رقم 15-03 المؤرخ في 01/02/2015، المتعلق بعصرنة العدالة، الجريدة الرسمية عدد 06 مؤرخة في 10/02/2015، سنة 2015.

2- حسينة شرون، عتيقة معاوي، التقاضي الإلكتروني في الجزائر، مداخلة متوفرة على الموقع الإلكتروني لجامعة مسيلة. ص 05

3- حجازي محمد، التقاضي الإلكتروني الواقع والأحلام، مقال منشور على الموقع التالي: <https://ae.linkedin.com> تم الإطلاع عليه بتاريخ 18/02/2022.

4- الأمر 15-02 يعدل ويتمم الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 08/06/1966 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية المؤرخ في 23/07/2015، الجريدة الرسمية عدد 40، المؤرخ في 23/07/2015.

5- الأمر 20-04 يعدل ويتمم الأمر 66-155 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، الجريدة الرسمية، عدد 51، مؤرخة في 31/08/2020.

6- العيداني محمد، زروق يوسف، رقمنة مرفق العدالة في الجزائر على ضوء قانون 15-03، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 07، العدد 01، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 1، الحاج لخضر، جانفي، 2020، ص 512.

7- القانون رقم 15-04 المؤرخ في 01 فيفري 2015 المتعلق بتحديد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين ج ر رقم 07، 2015.

8- القانون رقم 09-04 المؤرخ في 5 غشت 2009 يتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ومكافحتها، ج ر رقم 47، سنة 2009.

المراجع:

أولا: النصوص التشريعية:

1- القانون رقم 09-04 المؤرخ في 5 غشت 2009 يتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ومكافحتها، ج ر رقم 47، سنة 2009.

2- الأمر 15-02 يعدل ويتمم الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 08/06/1966 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية المؤرخ في 23/07/2015، الجريدة الرسمية عدد 40، المؤرخ في 23/07/2015.

3- الأمر 20-04 يعدل ويتمم الامر 66-155 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، الجريدة الرسمية، عدد 51، مؤرخة في 31/08/2020.

4- القانون رقم 15-04 المؤرخ في 01 فيفري 2015 المتعلق بتحديد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين ج ر رقم 07، 2015.

5- القانون رقم 15-03 المؤرخ في 01/02/2015، المتعلق بعصرنة العدالة، الجريدة الرسمية عدد 06 مؤرخة في 10/02/2015، سنة 2015.

ثانيا: المقالات

1- العيداني محمد، زروق يوسف، رقمنة مرفق العدالة في الجزائر على ضوء قانون 15-03، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 07، العدد 01، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 1، الحاج لخضر، جانفي، 2020.

2- حجازي محمد، التقاضي الإلكتروني الواقع والأحلام، مقال منشور على الموقع التالي: <https://ae.linkedin.com> تم الإطلاع عليه بتاريخ 18/02/2022.

ثالثا: أشغال الملتقيات

- 1- حسينة شرون، عتيقة معاوي، التقاضي الإلكتروني في الجزائر، مداخلة متوفرة على الموقع الإلكتروني لجامعة مسيلة.